



أسسها
خالد يوسف
المرزوق
رحمه الله
في العام
1976

الانباء

كويتية • يومية • سياسية • شاملة

www.alanba.com.kw



راتب العريفة

ديوان الخدمة يعلن أسماء
1690 مواطناً ومواطنه
مرشحين للعمل في الجهات
الحكومية 15 إلى 17



(فريال حماد)

ناصر المحمد شكر صاحب السمو على تكفل سموه
بجميع متطلبات رحلة الأمل 12

ألقي القبض عليه بعد هروبه من سيارة جيب إلى فتحة لصرف المياه ولفظ أنفاسه الأخيرة بالإسعاف.. والثوار جزوا جثته.. ويُدفن في مكان غير معروف

القذافي قتيلاً.. في الزنقة الأخيرة!



جثة القذافي مضرجة بالدماء عند نقلها من قبل مجموعة من الثوار من سرت إلى مصراته (رويترز)

لقطات

معه مسدس وكلاشينكوف ولم ينتحر

أكد أحد قادة المقاتلين الميدانيين في سرت أنه عُثر مع القذافي على كلاشينكوف ومسدس ذهبي وزعم محاصرته لم ينتحر كما كان متوقفاً. هذا ورفض مصدر رسمي في الأمم المتحدة التعليق على احتمال فتح تحقيق حول ما إذا كان القذافي قد قتل رغم استعداده للاستسلام.

شئو فيه؟

عند القبض عليه سأل القذافي «شئو فيه؟» وكان يرتدي بدلة كاكية اللون وعلى رأسه عمامة.

جسم هزيل

كان جسم القذافي (69 عاماً) هزيلًا جدًا وبدا مريضاً.

مقتل بونس والمعتمض وسيف الإسلام

نقلت وكالة رويترز عن شهود مقتل ابن القذافي المعتمض بعد القبض عليه إثر قتال مع قوات المجلس الانتقالي أصيب خلاله ثم فارق الحياة. ويث «الجزيرة» صوراً لجة أبو بكر بونس وزير الدفاع في نظام القذافي والذي قضى نتيجة طلقات نارية في صدره. كما أعلن رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبدالجليل أن قوات المجلس تطارد سيف الإسلام القذافي المتواجد في سرت أيضاً وترددت أنباء عن مقتله مساء أمس.

قصف الناتو

نفى شهود عيان الرواية الأولى التي صدرت حول مقتل القذافي نتيجة لقصف من طائرات الناتو.

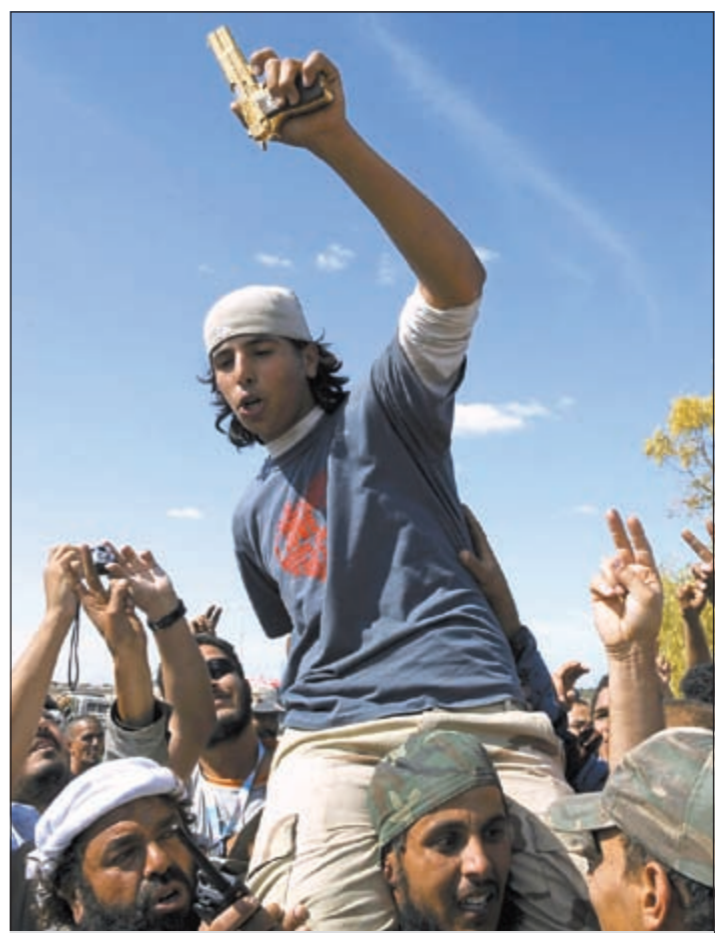


سفير طرابلس في الكويت:

الحرب انتهت

بيان عاكوم

رأى السفير الليبي في الكويت في تصريح له «الأنباء» تعليقاً على مقتل معمر القذافي، أنه بنهاية القذافي انتهت أربعة عقود من الظلم عاشها الشعب الليبي تحت وطأة الفقر والقهر، مشيراً إلى أن الفرح والسرور يعمان ليبيا اليوم، مؤكداً أنه بمقتل القذافي تكون الحرب قد انتهت في ليبيا لتبدأ مرحلة بناء الدولة المدنية القائمة على الدستور والقانون والفصل بين السلطات.



أحد المقاتلين يرفع المسدس الذي عثر عليه بجوزة القذافي عند القبض عليه (إ.ف.ب)



فتحة صرف المياه التي حاول القذافي الاختباء فيها وتبدو جثة أحد مراقبيه (إ.ف.ب)



جثة المعتمض ابن القذافي

عواصم - وكالات: بمقتل العقيد الهارب في مسقط رأسه بمدينة سرت طوت ليبيا أمس «صفحة القذافي السوداء» من تاريخها بعد 42 عاماً من الاستبداد.

نهاية القذافي بدت متشابهة في بعض مشاهداتها من نهاية الطاغية العراقي البائد صدام حسين، ووفق القائد الميداني للمنطقة الجنوبية في سرت محمد ليث فإن الزعيم المخلوع كان داخل سيارة جيب «كرايزلر» أطلق عليها الثوار النار فنزل منها وحاول الفرار ودخل في فتحة لصرف المياه محاولاً الاختباء.

وتابع ليث بأن الثوار أطلقوا النار على القذافي وهو يحمل في يده «كلاشينكوف» وفي اليد الأخرى مسدساً.

وقد بثت القنوات الفضائية أمس شريطين مصورين الأول أظهر القذافي لحظة القبض عليه وهو على قيد الحياة ويتحدث مع الجنود وهو مضرج بالدماء.

ثم بثت شريطاً ثانياً يبين جثة القذافي بعد الإعلان عن أنه فارق الحياة وهو في الإسعاف بالطريق من سرت إلى مصراتة التي وضعت جثته داخل أحد مساجدها.

وتحدث طبيب شرعي عن إصابته برصاصتين في الرأس والصدر ولكن لم يحدد متى أصيب بهما قبل أو خلال نقله، كما ظهرت سيقان أحد جنود الحكومة الانتقالية بجانب وجهه المضرج بالدماء وسمعت أصوات الجنود وهم يجرون الجثة في أجواء احتفالية.

ومع صدور تصريحات دولية مرحبة بنهاية القذافي أعلن المجلس الانتقالي الليبي أنه في غضون ساعات سيتم الإعلان رسمياً عن تحرير ليبيا.

كما أعلنت مصادر في المجلس الانتقالي الليبي لـ «العربية» أن القذافي سيدفن في مكان غير معروف.

● نقطة كاملة في 38 إلى 40

قضت بعدم دستورية استجواب السعدون والعنجري.. وتباين نيابي حول حيثيات الحكم.. وسجال بين الرائد والبراك حول «التحويلات»

«الدستورية» تُحدد أطر استجواب رئيس الوزراء

آراء حول حكم «الدستورية»

- جابر المبارك: نقدر للمحمد حرصه على الممارسة الديمقراطية السليمة
- فيصل الصراغوي: الحكم حسم جدل استجوابات الرئيس
- د. عادل الطبطبائي: أحكام الدستورية ملزمة ويجب أن تحترم
- د. عبيد الواسمي: الحكم يتعارض مع تفسير سابق لـ «الدستورية»
- سعد الخنفور: يدعم صحة وقفنا مع الإحالة لـ «الدستورية»
- سعدون حماد: يصح حق النواب في تقديم الاستجواب دون انحراف
- مسلم البراك: حكم تفسير ي غير ملازم
- صالح الملا: رئيس الحكومة يتحمل وزر أي انحراف في السياسات العامة
- خالد العذوة: على رافعي «الدستور» التمسك به نصاً وروحاً
- مبارك الخريزج: وقفنا مع رئيس الوزراء ليس من أجل شخصه
- مخلد العازمي: الاستجواب شخصاني وموقفنا لمصلحة الكويت
- شعيب المويزي: نحترم أي حكم لـ «الدستورية» أو أي جهة قضائية

كادر المعلمين. وأمس، قال النائب مسلم البراك أن 100 مليون دينار حولت لرئيس الوزراء عن طريق وزارة الخارجية، حيث رد عليه الوزير على الراشد الذي أصدر بياناً للرد على ما ذكره البراك في ساحة الإرادة مساء أول من أمس ليجيب أن التحويلات المالية التي عرضها منذ تأسيس وزارة الخارجية عام 1961 وتم تسديدها بالكامل. ورد البراك على الراشد موضحاً أن الأخير أقر بصحة تلك التحويلات. في هذا السياق، أصدر وكيل الشؤون المحلية بديوان سمو رئيس الوزراء نايف الركبي بياناً قال فيه إن ادعاء النائب د. فيصل المسلم بصرف رئيس الحكومة شيبكين لنواب هو غير صحيح، من جانبه، قال الوكيل القانوني لرئيس الحكومة المخامي عماد السيف إن اتهام سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بالرشوة لن يمر مرور الكرام.

أعمال مجلس الأمة. وأضافت المصادر أن النواب اتفقوا أيضاً على مقاطعة باقيا أعمال المجلس ومنها عدم حضور اجتماعات اللجان وعدم المشاركة في انتخابات تشكيلها في جلسة افتتاح دور الانعقاد على أن يقتصر حضورهم للجلسة التي من المقرر التصويت فيها على قانون

المجلس العديد من المشاورات خصوصاً بين نواب المعارضة. مصادر نيابية أبلغت «الأنباء» أن النواب المعارضين اتفقوا على مقاطعة الجلسة التي سيرعرض فيها قرار النظر في حكم «الدستورية» حول الاستجواب والذي من المقرر التصويت على رفعه من جدول

كما تطرق بعض المستشارين القانونيين إلى تحليل الحكم من ناحية حساس الجدل والإلزام ثم التعارض مع تفسير آخر صادر من «الدستورية». وفور صدور حكم الدستورية، تداعت الكتل النيابية لعقد سلسلة من الاجتماعات في مجلس الأمة، كما شهدت أروقة

نواب المعارضة قرروا مقاطعة جلسة التصويت على رفع الاستجواب من الجدول وعدم المشاركة في اللجان وحضور جلسة كادر المعلمين

المسؤولية السياسية لدى مجلس الأمة تقع على الوزراء فرادى

تختص بها وزارات بعينها، أو أي عمل لوزير في وزارته. ● أن المسؤولية السياسية لدى مجلس الأمة انما تقع على الوزراء فرادى. ● أن استعمال عضو مجلس الأمة لحقه في استجواب رئيس مجلس الوزراء فيما يدخل في اختصاصه، منوط بأن تكون السياسة العامة للحكومة المراد استجوابه فيها، قائمة ومستمرة.

جاء في حيثيات حكم المحكمة الدستورية في شأن تفسير نصوص المواد (100) و(123) و(127) من الدستور في ضوء ما يرتبط بها من نصوص دستورية أخرى: ● أن كل استجواب يراد توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء، ينحصر نطاقه في حدود اختصاصه، في السياسة العامة للحكومة، دون أن يتعدى ذلك إلى استجوابه عن أي أعمال تنفيذية

حسين الرمضان - ماضي الهاجري
فليح العازمي - مؤمن المصري

أسدل حكم المحكمة الدستورية الصادر أمس الستار على الجدل الدستوري والقانوني في شأن مدى جواز استجواب رئيس الوزراء بصفته على أعمال الوزراء بتكليفه على أن استجواب رئيس الحكومة ينحصر في حدود اختصاصه ومسؤوليته عن السياسة العامة ولا يتعدى إلى أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها. وجاء الحكم بناء على الطلب المقدم من مجلس الوزراء لتفسير نصوص المواد 100 و123 و127 من الدستور بناء على استجواب قدمه النائبان أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري بتاريخ 10 مايو الماضي، وجاء في 4 محاور هي «زين» و«التعويضات» و«خطوة التنمية» و«الوفيقية».

وتناول النواب حكم الدستورية بثلاثة اتجاهات. أولها مؤيد وثانيها اعتبره حكماً تفسيرياً وغير ملازم والآخر أكد مفاجاته بمنطوق الحكم.

● التفاصيل ص 6-8